

أثر سياسات الإصلاح الضريبي على مردودية النظام الضريبي الجزائري.

أ. عبد الكريم بريشي
المركز الجامعي لتاهنغست

مقدمة

قامت العديد من الدول النامية بإصلاحات اقتصادية. ومن بين هاته الدول الجزائر، التي عرف اقتصادها اختلالات وتدهورا كبيرا على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، بارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وعجزا في ميزان المدفوعات؛ مما دفع القائمين على الأمر من السلطات بتغيير النظام الاقتصادي المتبع، بعدما تبين لهم عجزه عن تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، وتبني نظام اقتصاد السوق. لذلك تم التحضير للدخول في هذا النظام الجديد، بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية عميقة، بالتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية، حيث فرضت هذه الأخيرة برنامج التعديل الهيكلي، لذا قامت الجزائر في العقد الأخير من القرن المنصرم بعدة إصلاحات منها؛ إصلاح المنظومة المصرفية، ومنح الاستقلالية للمؤسسات العامة، وتحرير التجارة الخارجية، وإصلاح المنظومة الجبائية.

يعد إصلاح النظام الضريبي وتكييفه مع أدبيات اقتصاد السوق ضرورة حتمية، أفرزتها التغيرات الداخلية والخارجية. لذا قامت الجزائر بتبني إصلاحات ضريبية ابتداءً من سنة 1992، وأعقبتها بتعديلات على نظامها الضريبي من خلال قوانين المالية المختلفة، حيث ما فتى قانون من قوانين المالية إلا وجاء بتعديل، مما يوحي بأن المشرع الضريبي الجزائري كان يرمي -من خلال هذه التعديلات- إلى إيجاد نظام ضريبي أمثل؛ يحقق أهدافا مختلفة.

تتمحور المشكلة الرئيسية لهذه الورقة البحثية حول السؤال التالي:

هل ساهمت سياسات الإصلاح الضريبي في الرفع من المردودية المالية للنظام الضريبي الجزائري ؟
نهدف من خلال هذا البحث إلى:

❖ محاولة تشخيص الدوافع الحقيقية للإصلاح الضريبي، ومجالاته في الدول النامية؛

❖ محاولة إبراز أهداف الإصلاح الضريبي؛

❖ محاولة تقييم المردودية المالية للنظام الضريبي الجزائري.

لمعالجة الإشكال المطروح سنعتمد على المنهج الوصفي، وعلى الخطة التالية:

❖ دوافع الإصلاح الضريبي ومجالاته.

❖ أهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر.

❖ تقييم المردودية المالية للنظام الضريبي الجزائري.

أولاً - دوافع الإصلاح الضريبي ومجالاته:

1- دوافع الإصلاح الضريبي:

لقد واجهت الدول النامية قصوراً كبيراً في الإيرادات العامة على وجه العموم، والإيرادات الضريبية على وجه الخصوص، وذلك راجع إلى وجود اختلالات في هيكلها الاقتصادي والضريبي، مما أدى إلى إحداث عجز في الموازنات العامة لتلك الدول. ومن أجل معالجة مواطن الخلل قامت المؤسسات المالية الدولية بطرح برامج اقتصادية إصلاحية.

وتعتبر سياسات الإصلاح الضريبي من أهمّ العناصر المكونة للإصلاح المالي في الدول النامية، والسبب في ذلك يعود إلى المشاكل المالية لهاته الدول، والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

1-1- ضعف الجهد الضريبي واختلال الجهاز المالي:

إنّ معظم الدول النامية تعاني انخفاضاً كبيراً في الحصيلة الضريبية، وهذا الضعف يمكن قياسه من خلال انخفاض الطاقة الضريبية الفعلية عن الطاقة الضريبية المحتملة، لذلك يعد تحويل الطاقة الضريبية الفعلية إلى الطاقة الممكنة بمثابة الهدف الاستراتيجي

لسياسات الإصلاح الضريبي المقترحة لمعالجة الاختلالات المالية العامة وعلاج عجز الموازنة العامة بصفة خاصة⁽¹⁾.

ولقد أرجع بعض المفكرين ضعف الحصيلة الضريبية في الدول النامية إلى الأسباب التالية:⁽²⁾

- انخفاض مستوى الدخل الوطني ونصيب الفرد منه، مما يؤدي حتماً إلى انخفاض الضرائب الممكن تحصيلها.
- هيمنة الأنظمة الاقتصادية التي تعطي دوراً كبيراً للدولة على حساب دور قوى السوق في تخصيص الموارد.
- اتساع نطاق العمليات العينية، وذلك أنّ عملية التبادل التجاري في الغالب تتم بواسطة المقايضة، ولا سيما في القطاع الريفي.
- عدم مسك المؤسسات للدفاتر المحاسبية، مما يؤدي إلى صعوبة تقدير الأرباح المتحصل عليها خلال السنة المالية.
- كثرة الإعفاءات الضريبية، وخاصة تلك المتعلقة بتحفيز الاستثمارات الأجنبية، أو محاولة ترقية قطاع ما.
- ضعف الإدارة الضريبية، مما يساعد على انتشار ظاهرة التهرب والتجنب الضريبي.
- اتساع النشاطات الاقتصادية غير المصرح بها، مما يؤدي إلى عدم إخضاع جزء كبير من هاته المداخل إلى الضرائب.

1-2- اختلال الهيكل الضريبي:

إن الهيكل الضريبي في الدول النامية يتميز بارتفاع النصيب النسبي للضرائب على الإنتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية من إجمالي الإيرادات الضريبية، على عكس الهيكل الضريبي في الدول الصناعية المتقدمة، الذي يتميز بهيمنة الضرائب المباشرة المفروضة على الدخل من العمل، أو الربح من الملكية، أو فائدة رأس المال والثروة.

1-3- ضعف أداء الإدارة الضريبية:

تتميز الإدارة الضريبية في الدول النامية بطابع تقليدي، حيث يغلب على معاملتها استخدام الوسائل التقليدية في فرض الضريبة وتحصيلها،

أي أنها لا تستخدم المعلوماتية؛ زيادة على ذلك النقص الكبير في الكوادر البشرية، وانتشار الفساد الإداري. التي ستساهم في انتشار ظاهرة التهرب والتجنب الضريبي من جهة، وتقف عائقاً أمام بلوغ الأهداف المتوخاة من عملية الإصلاح الضريبي من جهة ثانية.

2- مجالات الإصلاح الضريبي:

إن لكل إصلاح ضريبي نقاط معينة في النظام الضريبي يسعى إلى تغييرها، فحسب صندوق النقد الدولي فإن الإصلاح الضريبي يمر بمرحلتين هما⁽³⁾:

المرحلة الأولى: عملت الحكومات على تصحيح أخطر التشوهات الهيكلية في نظام الضرائب، وزيادة الإيرادات بهدف تخفيض عجز الموازنة العامة، وقد اشتملت هذه الخطوات الأولى على تخفيض كبير في عدد معدلات الضريبة على رقم الأعمال، وذلك لتمهيد الطريق للأخذ بضريبة القيمة المضافة، وضرائب الإنتاج.

- إقرار ضريبة على أرباح الشركات، والأخذ بضريبة تصاعدية على الدخل الشخصي ذات طابع جدولي.

- توحيد الضريبة على الأجور، لأغراض التأمين الاجتماعي.

- تحويل طائفة كبيرة من الحواجز غير الجمركية إلى رسوم قيمية منخفضة نسبياً على الواردات.

المرحلة الثانية: إقامة نظام ضريبي يتألف من فرض ضريبة على القيمة المضافة، وضرائب على الإنتاج، وضريبة تصاعدية ذات وعاء واسع على الدخل الشخصي، وضريبة ذات معدل واحد على أرباح الشركات.

إن للإصلاح الضريبي أهدافا يسعى إلى تحقيقها، والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- زيادة المداخل الضريبية دون إثقال الضغط الضريبي.⁽⁴⁾
- زيادة كفاءة وشفافية الإدارة العمومية؛ خاصة الإدارة الضريبية.⁽⁵⁾

• توسيع الأوعية الضريبية، وذلك من أجل رفع الحصيلة الضريبية.

• عدالة توزيع المداخل، عن طريق رفع الحد الأدنى من الدخل المعفي، وتخفيض معدلات الضرائب على السلع ذات الاستهلاك الواسع.

ثانياً - أهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر:

جاء الإصلاح الضريبي لإيجاد نظام ضريبي يتماشى مع التغيرات التي شهدتها الساحة الاقتصادية العالمية، وهذا من خلال العمل على تجاوز وتغطية نقائص النظام الضريبي القديم، والتي تمثلت فيما يلي:

- تعقيد النظام الضريبي السابق وغموضه.

- عجز النظام الضريبي القديم على مواجهة الندرة، بزيادة الفرص وذلك⁽⁶⁾؛

• للقيود المفروضة على الاستثمار الوطني الخاص طابع إداري وسياسي وتقني.

• للحساسية المفرطة اتجاه الاستثمارات الأجنبية.

• للقيود على الواردات، نتيجة احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

- انخفاض الإيرادات الضريبية المتأتية من الجباية البترولية.

- عدم فعالية الحوافز الضريبية لتوجيه الاستثمار؛ لأنّ الحوافز الجبائية الممنوحة للمستثمرين لم تساهم في استقطاب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية.⁽⁷⁾

ولعلّ الأهداف التي كان يرمي المشرع الضريبي بلوغها تمثلت فيما يلي:

- التوسّع في استعمال الضريبة التصاعدية على حساب الضريبة النسبية، لأنّ الضريبة التصاعدية أكثر عدالة من الضريبة النسبية؛ حيث أنها تراعي مستويات الدخل.⁽⁸⁾

- إعادة توزيع المداخل والثروة بين أفراد المجتمع بشكل عادل.

- التمييز بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين في المعاملة الضريبية، بإخضاع كلّ منهما إلى معاملة ضريبية تتماشى مع ظروف كلّ طرف.
- توجيه الموارد الاقتصادية نحو المناطق التي ترغب الدولة في ترقيتها.
- العمل على استقرار الاقتصاد الوطني، من خلال التخفيف من الضغوط التضخمية التي تؤثر سلباً على القدرة الشرائية للمستهلكين من جهة، ومحاربة حالات الانكماش من جهة ثانية.
- تحقيق نمو اقتصادي، من خلال تشجيع الادّخار، وتوجيهه نحو الاستثمارات الإنتاجية، وذلك بالتخفيف من حدّة الضغط الضريبي، ومنح مزايا ضريبية للمتعاملين الاقتصاديين، وإعفاء المؤسسات الناشئة من دفع الضريبة.
- العمل على تحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات؛ لكون هذه الأخيرة هيمنت عليها المنتجات البترولية، في ظلّ عدم استقرار السوق النفطية.⁽⁹⁾
- **أهداف مالية:** وتتجسد فيما يلي:⁽¹⁰⁾
 - رفع الإيرادات الضريبية، عن طريق زيادة نسبة الجباية العادية.
 - التمييز بين الضرائب العائدة للدولة والضرائب العائدة إلى الجماعات المحلية، لتمكين هذه الأخيرة من الحصول على موارد مالية، من أجل دفع عجلة التنمية المحلية.
 - تخصيص إيرادات الجباية العادية لتغطية نفقات التسيير، وذلك نتيجة لتقلّبات الجباية البترولية؛ لأنّ سعر البرميل يتحدد في السوق العالمية.
 - **تبسيط النظام الضريبي:** لقد هدف الإصلاح إلى إرساء نظام ضريبي يتميز بالبساطة، وهذا من خلال إعادة هيكلته، حيث تمّ إلغاء مختلف الضرائب التي كان يكتنفها الغموض والتعقيد، وتعويض مختلف الضرائب النوعية بضريبة واحدة.

- محاربة الغش والتهرب الضريبي: لقد شكل التهرب الضريبي عائقا أمام النظام الضريبي القديم، وذلك بإضعاف مردوديته المالية والاقتصادية.

ثالثاً- تقييم المردودية المالية للنظام الضريبي الجزائري.

كان هدف الإصلاح الضريبي هو زيادة المردودية المالية؛ أي تعبئة الموارد المالية للدولة لتغطية النفقات العامة، وهذا من خلال الاعتماد على الجباية المحلية. وللتعرف على مدى تحقيق هذا الهدف؛ فإننا سنتناوله من خلال المؤشرات التالية:

1- مؤشر أهمية الضرائب ضمن الإيرادات العامة:

لقد شكّلت الإيرادات الضريبية نسبة هامة من إجمالي الإيرادات العامة، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمتها في سنة 2000 إلى غاية 2005 بـ 98.245 %، حيث تدلّ هذه النسبة على أن الحصيلة الضريبية في هذه الفترة كانت مرتفعة، مقارنة بالإيرادات، كما هو موضح في الجدول رقم 01.

إلا أنّ هذه المساهمة عرفت انخفاضاً حاداً، وهذا ابتداءً من سنة 2006؛ حيث قدرت نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية بـ 93.03 %، وقدر متوسط نسبة المساهمة للفترة الممتدة من 2006 إلى 2010 بـ 92.204 %. أي أنّ قيمة الانخفاض مقارنة بالفترة السابقة قدرت بـ 6.041 %. ويمكن أنّ نرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض حصيلة الجباية البترولية وهيمنتها على هيكل الإيرادات الضريبية. إذ قدر متوسط إسهامها في فترة الدراسة بـ 55.91 %؛ مما يوحي بأنّ الإصلاح الضريبي لم يتمكن من إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

الجدول رقم: (01) تطور وأهمية الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات العامة للفترة (2000-2010) - الوحدة: مليار دج.

السنوات البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الإيرادات الضريبية	1175.48	1341.23	1494.66	1458.99	1548.74	1664.56
الإيرادات العامة	1182.20	1376.28	1502.62	1493.51	1573.93	1680.51
نسبة الإيرادات الضريبية (%) من إجمالي الإيرادات العامة	99.43	97.45	97.47	97.68	98.39	99.05
مجموع الجباية العادية	373.15	444.49	493.09	562.88	603.77	664.80
نسبة الجباية العادية (%) من إجمالي الإيرادات العامة	31.28	32.29	32.81	37.68	38.36	39.55
الجباية البترولية	720	840.60	916.40	836.06	862.20	899
نسبة الجباية البترولية (%) من إجمالي الإيرادات العامة	60.90	61.07	60.98	55.97	54.78	53.49

تابع - الجدول رقم: (01) تطور وأهمية الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات العامة للفترة (2010-2000).

السنوات البيان	2006	2007	2008	2009	2010
الإيرادات الضريبية	1661.56	1759.75	2699.03	3099.44	2811.07
الإيرادات العامة	1785.97	1918.99	2896.99	3351.31	3092.69

نسبة الإيرادات الضريبية (%) من إجمالي الإيرادات العامة	93.03	91.70	93.16	92.24	90.89
مجموع الجباية العادية	745.56	786.75	983.63	1172.44	1309.37
نسبة الجباية العادية (%) من إجمالي الإيرادات العامة	41.74	40.99	33.95	34.98	42.33
الجباية البترولية	916.40	973	1715.75	1927	1501.70
نسبة الجباية البترولية (%) من إجمالي الإيرادات العامة	51.95	50.70	59.22	57.49	48.53

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: - إحصائيات وزارة المالية.

2- مؤشر الضغط الضريبي:

يعتبر الضغط الضريبي من بين أهم المؤشرات الكمية المستعملة في تقييم أداء الأنظمة الضريبية، وهو يعبر عن العلاقة الموجودة بين الإيرادات الضريبية والناتج الداخلي الإجمالي،⁽¹¹⁾ من خلال البحث عن الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الضريبية، لتحقيق أكبر حصة ضريبية ممكنة، دون أن يؤدي ذلك إلى إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني.

لقد سجل الضغط الضريبي في الجزائر خلال فترة الدراسة مستويات مقبولة، كما هو موضح في الجدول رقم 02، إذ قدرت نسبته في المتوسط 25.68 %، حيث أن هذه النسبة تقترب من معدلات الضغط الضريبي في الدول المتقدمة.

الجدول رقم: (02) تطور الضغط الضريبي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1999-2009) - الوحدة: مليار دج.

البيان \ السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
إجمالي الإيرادات الضريبية	1029.25	1175.48	1341.23	1494.66	1458.99	1548.74	1664.56
الناتج المحلي الإجمالي	3011.9	4123.5	4227.1	4522.7	5252.3	6149.1	7561.9
الضغط الضريبي الإجمالي (%)	34.17	28.50	31.75	33.04	27.77	25.18	22.01

تابع- الجدول رقم: (02) تطوّر الضغط الضريبي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1999-2009).

البيان \ السنوات	2006	2007	2008	2009
إجمالي الإيرادات الضريبية	1661.56	1759.75	2699.03	3099.44
الناتج المحلي الإجمالي	8514.8	9362.6	11069.0	10017.5
الضغط الضريبي الإجمالي (%)	19.51	18.79	24.38	30.94

المصدر: - إحصائيات وزارة المالية.

- تشير بيانات الجدول إلى وجود تذبذب في مستوى الضغط الضريبي في الجزائر، إذ قدرت نسبته مثلا سنة 1999 بـ 34.17 %، أما في سنة 2000 قدر بـ 28.50 % أي انه انخفض بنسبة 5.67 %.

أما سنوات 2006، 2007، 2008 فقد كان معدل الضغط الضريبي أقل بكثير من المستويات المثلى؛ إذ قُدِّرَ بـ 19.51 %، 18.79 %، 24.38 % على التوالي؛ والسبب في ذلك هو عدم استقرار التشريعات الضريبية من جهة، والتقلبات في الإيرادات النفطية، سواء تعلق الأمر بأسعارها، أو انخفاض قيمة الصادرات النفطية، أو التدهور في سعر صرف الدولار من جهة ثانية.

لكن على العموم متوسط معدل الضغط الضريبي يدل على مردودية النظام الضريبي، ذلك أنّ الإصلاحات المنتهجة تمكنت من تحسين المقدرة التكليفية للدخل الوطني، وأنّ تصل بالضغط الضريبي إلى نفس مستويات الدول المتقدمة، ويمكن أن نرجع هذا التحسّن إلى عدّة أسباب وهي:

- تمكّن الإدارة الضريبية من إيجاد أوعية ضريبية ذات المردود العالي، لكن ليس بالشكل الأمثل، أي أنه يمكن توسيع مجال فرض الضريبة أكثر مما هو عليه حالياً.

- إطلاق المشاريع الاقتصادية الكبرى، التي ساهمت بشكل كبير في امتصاص البطالة، ومن ثمّ توسيع مجال الأفراد الخاضعين للضريبة.

- ارتفاع حجم الاقتطاعات الضريبية، نتيجة ارتفاع الدخل الفردي، بسبب الزيادات التي أقرتها الحكومة للموظفين، حيث تم تنفيذ جل الأنظمة التعويضية، وبأثر رجعي ابتداء من 2008/01/01.

3- مؤشر مقارنة الإنجازات الفعلية بالتقديرات.

إن مقارنة التحصيل الجبائي الفعلي بالإيرادات الجبائية المتوقعة، يعتبر مؤشراً هاماً لقياس الفعالية المالية للنظام الضريبي.

الجدول رقم (03): تطور نسبة تنفيذ الجبائية العادية خلال

الفترة (1999 - 2010) - الوحدة: مليار دج.

السنوات البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الجبائية * العادية الفعلية	348.74	373.15	444.49	493.09	562.88	603.77	664.80
الجبائية ** العادية المقدرة	380.10	425.84	411.38	438.85	475.89	532.30	596.93
نسبة التنفيذ %	91.74	87.62	108.04	112.35	118.27	113.42	111.36

تابع الجدول رقم (03): تطور نسبة تنفيذ الجباية العادية خلال الفترة (1999 - 2010).

السنوات البيان	2006	2007	2008	2009	2010
الجباية * العادية الفعلية	786.75	983.63	983.63	1172.44	1309.37
الجباية ** العادية المقدرة	610.77	676.116	754.80	921	1068.50
نسبة التنفيذ %	128.81	145.48	130.16	127.30	122.54

المصدر: - * وزارة المالية

- ** قانون المالية لسنوات (1999 - 2010).

نستخلص من الجدول السابق نسبة التنفيذ خلال فترة الدراسة، بحيث في سنة 1999 وفي سنة 2000 قدرت نسبة التنفيذ بـ 91.74 %، 87.62 %، وهذه النسبة أقل من 100 %، وهذا يعبر عن عدم مردودية النظام الضريبي في هذه الفترة، وذلك نتيجة لعجز الإدارة الجبائية عن مسايرة التحولات الاقتصادية الدولية من جهة، وعدم نجاعة التدابير الضريبية المتخذة في تلك الفترة من جهة ثانية.

أما في السنوات 2001 إلى 2010، حيث قدرت نسبة التنفيذ بـ 116.42 % في متوسط هذه الفترة، وهذا لا يعبر عن مردودية النظام الضريبي، ولا عن سلامة أداء الإدارة الضريبية.

4- مؤشر القدرة على تغطية النفقات العامة:

من الأهداف المتوخاة من السياسة الجبائية هو أن يتم تغطية النفقات العادية (التسيير) على الأقل عن طريق الجباية العادية، فهل تمكن النظام الجبائي من بلوغ هذا الهدف ؟

الجدول رقم (04): تطور تغطية الجباية العادية للنفقات العامة (2002-2009) - الوحدة: مليار دج.

التعيين	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الجبابة العادية	493.09	562.88	603.77	664.80	745.56	786.75	983.63	1172.44
إجمالي النفقات	1550.6	1639.3	1888.9	2052	2453	3108.5	4191.1	4234.6
تغطية الجبابة العادية للنفقات العامة	31.79	34.33	31.96	32.39	30.39	25.30	23.46	27.67
نفقات التسيير	1097.7	1122.8	1250.9	1245.1	1437.9	1673.9	2217.8	2293.6
تغطية الجبابة العادية لنفقات التسيير	44.92	50.13	48.26	53.39	51.85	47	44.35	51.11

المصدر: تم إعداد الجدول انطلاقا من إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات؛ نشرة 2010 رقم 40.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 04 أنّ الجباية العادية لم تستطع أن تغطي النفقات العادية، حيث قدر متوسط تغطيتها بـ 48.87 %، وهي نسبة ضعيفة، وهذا يعود إلى عدّة أسباب أهمها:

- انتشار الغشّ والتهرب الضريبي.
- ضعف أداء الادارة الجبائية.

خاتمة:

يعد الإصلاح الضريبي ضرورة حتمية أفرزتها التحولات التي شهدتها الجزائر في مطلع التسعينيات، والتغيرات التي عرفتها الساحة الاقتصادية

العالمية. ومن ثم بات من الضروري على الجزائر أن تقوم بإدراج إصلاحات على نظامها الاقتصادي بصفة عامة، وعلى نظامها الضريبي بصفة خاصة.

ومن خلال معالجتنا لهذا الموضوع، توصلنا إلى النتائج التالية:

- 1- قصور الإصلاحات الضريبية المنتهجة من قبل الدولة، وهذا راجع إلى عدم تمكنها من الرفع من المردودية المالية للنظام الضريبي.
- 2- عدم تمكن الإصلاح الضريبي من إحلال الجباية العادية محل الجباية البتروولية، ذلك أنّ هذه الأخيرة ما زالت تهيمن بشكل كبير على هيكل الإيرادات الضريبية.
- 3- إن كثرة التعديلات الضريبية أثرت سلبا على كفاءة أداء النظام الضريبي الجزائري، وهذا ما يوضح عدم قدرة المشرع الضريبي على إيجاد تنظيم فني أمثل، يراعي مصلحة الدولة من جهة، ومصلحة المكلفين بأداء الضريبة من جهة ثانية.
- 4- انتشار ظاهرة الغش والتهرب الضريبي بشكل كبير، مما انعكس سلبا على الحصيلة الضريبية.
- 5- عدم فعالية التشريعات المختلفة في جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

الهوامش والمراجع المعتمدة:

- (1) بوزيدة حميد، النظام الضريبي وتحديات الإصلاح الاقتصادي، [على الخط]. أطروحة دكتوراه. دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، 2006. متاحة على <<http://4sherd.com>> (أطلع عليها بتاريخ 15 أوت 2011)، ص 62.
- (2) ناجي التونسي، سياسات الإصلاح الضريبي، [على الخط]. في: سلسلة جسر التنمية. الكويت. المعهد العربي للتخطيط. متاحة على <<http://www.arab-api.org/devlop.htm>> 1 (أطلع عليها بتاريخ 11 نوفمبر 2011)، ص 4، 5.

- (3) جورج كوبيتس، إريك أوفرا دال "السياسة المالية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال: تحد كبير"، مجلة التمويل والتنمية، ص. ن. د، واشنطن، العدد 04، ديسمبر 1994، ص 11.
- (4) عبد السلام أديب، السياسة الضريبية واستراتيجية التنمية، إفريقيا الشرق، المغرب، ط 1، 1998. ص 97.
- (5) قدي عبد المجيد، دراسات في علم الضرائب، دار جرير، الأردن، ط 1، 2011، ص 252.
- (6) قدي عبد المجيد، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الاقتصادية الدولية، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995. أطروحة دكتوراه. دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية. الجزائر: جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، 1995، ص 135.
- (7) كمال رزيق، فارس مسدور، تقييم إصلاح النظام الجبائي. ملتقى وطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة، 11-12 ماي 2003. إعداد: كمال رزيق، فارس مسدور. الجزائر: جامعة البلدية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2003، ص 163.
- (8) ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر، للفترة: 1992-2003. منشورات بغداد، الجزائر، بدون تاريخ، ص 44.
- (9) بوزيدة حميد، النظام الضريبي وتحديات الإصلاح الاقتصادي، مرجع سابق، ص 70.
- (10) عبد الكريم بريشي، فعالية النظام الجبائي في ظل توجه الاقتصاديات المحلية نحو العولمة الاقتصادية، دراسة حالة النظام الجبائي الجزائري في الفترة ما بين 2000-2007. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية. الجزائر: جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2007، ص 186.
- (11) حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 66.